

## البرلمان الأردني يطمح للتغيير في أوج الأزمات

استعادة ثقة الملك والشارع ترتبط بقوة مجلس النواب التشريعية والرقابية



تحصين الداخل ضرورة أردنية

## روسيا ترّجّح تخلي بايدن عن صفقة القرن

موسكو - ترى الدبلوماسية الروسية أن هناك تغييراً قد يحدث في السياسة الخارجية الأميركية بشأن صفقة القرن التي عرضها الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

وقال ميخائيل بوغانوف، مبعوث الرئيس الروسي الخاص ونائب وزير الخارجية الروسية، إن إدارة الرئيس جو بايدن قد تتخلى عن صفقة القرن بشأن التسوية بين إسرائيل والفلسطينيين. وأضاف في تصريحات نشرتها الجمعة وكالة "سبوتنيك" الروسية، في رده عما إذا كانت موسكو تتوقع من الإدارة الأميركية الجديدة التخلي عن صفقة القرن، قائلاً "أعتقد ذلك.. سنرى". وأشار المسؤول الروسي البارز إلى أن "صفقة القرن كانت غير مقبولة على الإطلاق من أحد جانبي الصراع، ولذلك إذا كانت هناك محاولة لفرض مواقف دولة على دولة أخرى، فلن يؤدي ذلك إلى حل نزيه وعادل ومقبول للصراع".

وأوضح أن بايدن قد يفكر في التخلي عن صفقة القرن لأن "هناك أساساً قانونياً دولياً للحل يقوم على التعايش السلمي بين الدولتين". وتخص خطة ترامب، التي لاقت رفضاً فلسطينياً واسعاً، على تسوية الصراع على أساس بقاء القدس عاصمة لإسرائيل، إضافة إلى سيادة إسرائيلية على غور الأردن والمستوطنات في الضفة الغربية.

وطالب الفلسطينيون بالاعتراف بدولتهم على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ولم تنجح محاولات الرئيس الأميركي دونالد ترامب في جلب الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات لبحث خطة. وطلعت العلاقات الفلسطينية - الأميركية منذ تولي الرئيس ترامب رئاسة الولايات المتحدة في ضوء خطته للسلام، وقراره نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى مدينة القدس، واعترافه بالمدينة المقدسة عاصمة موحدة لإسرائيل.

وتعول السلطة الفلسطينية على إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن لإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة إلى سابق عهدها، إضافة إلى المساعدة في العودة إلى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل. وكانت السلطة قد أعادت عمليات التنسيق الأمني مع إسرائيل مع تصريحات قادتها بالتواصل مع الفريق الانتخابي لحملة بايدن بشأن العملية السلمية ومستقبل العلاقات مع إسرائيل. كما نظر الفلسطينيون إلى روسيا على أنها قوة قادرة على خلق حالة من التوازن في مواجهة ترامب سابقاً، إضافة إلى عملها مستقبلاً للدفع بعملية التسوية. وأظهرت روسيا رغبة في تعزيز حضورها، وقد نظرت مؤهلة للعب دور بسبب قربها من الفلسطينيين والإسرائيليين.

المجلس يتشكل أساساً في تفعيل دوره الرقابي والتشريعي".

واعتبر محادين أن أبرز التحديات التي تواجه البرلمان الجديد تتمثل في "زيادة الضرائب والقرارات الحكومية المتمثلة باقتطاعات الدخول الشهرية ضمن تدابير مواجهة كورونا". ورجح حدوث هوة في الأداء بين أعضاء مجلس النواب، القداء والجدد، مشيراً إلى وجود نسبة كبيرة داخل البرلمان بلا خبرة نيابية كونهم أعضاء جدد لأول مرة.

وقال إن ذلك "سيؤدي إلى أن تبقى السيطرة داخل المجلس للخبرات السابقة دون حدوث أي تغييرات أو تأثيرات تذكر على الصعيد المشهد النيابي". وبلغت نسبة المشاركة النهائية في الانتخابات البرلمانية، التي جرت في العاشر من نوفمبر، 29.9 في المئة بواقع مليون و387 ألفاً و698، من أصل 4 ملايين و640 ألفاً و643 ناخباً، وتنافس خلالها 1674 مرشحاً على مقاعد مجلس النواب وعددها 130 ضمن 294 قائمة. ووفق ما أعلنه مركز "رصد" المعني بالشؤون البرلمانية، بعد نحو 78 في المئة من الناخبين في تلك الانتخابات "وجوها جديدة" بعدد مئة نائب من أصل 130.

الخارجية والدبلوماسية في ضوء تطورات المنطقة.

وقال النائب السابق في البرلمان الأردني هائل ودعان الدعة إن "تركيبية البرلمان الجديدة تضم توليفة متنوعة من التخصصات الكفيلة بتغطية كافة المجالات، خاصة في حال نجح المجلس بالنقاط الرسالة الممنعة بوجود مئة من أصل 130 وجهاً نيابياً جديداً بعنوان للتغيير والتجديد". وأضاف أن "البرلمان الجديد تنتظره ملفات وقضايا هامة يأتي في مقدمتها ملف كورونا الذي ترك تداعيات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية المتردية أصلاً".

وأوضح الخبير في الشؤون البرلمانية أن ما "يطلبه البرلمان هو تفعيل دوره الرقابي على أداء الحكومة في هذه المجالات وإقرار التشريعات التي من شأنها الإسهام في معالجتها وإيجاد الحلول لها".

وقال عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة مؤتة حسين محادين إن "المجلس النيابي السابق كان شبه غائب حضوراً وفعالاً أثناء التحديات الجسيمة التي واجهها المجتمع الأردني بمختلف شرائحه"، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن "السعي لإعادة الثقة بدور

أيضاً مجلس الأعيان المؤلف من 65 عضواً يعينهم الملك.

واستبعد بدر الماضي حصول تناغم بين الحكومة والبرلمان نتيجة للنتيجة المحددة سلفاً من قبل الحكومة تجاه مجلس النواب الجديد لأسباب لها علاقة بأن عدداً لا بأس به من أعضاء المجلس تطاردهم اتهامات بانهم استخدموا أموالهم للوصول إلى البرلمان، إضافة إلى نظرة الشك حول الشرعية التمثيلية للمجلس لغياب الإقبال على الانتخابات. ويقول مراقبون إن البرلمان الجديد سيكون أمام تحديات أساسية باستعادة ثقة الملك والشارع في آن واحد والتقليل من المخاوف الرسمية والشعبية بشأن إعادة إنتاج المجالس النيابية السابقة، وتجدد خلافتها مع الحكومة.

ويقود الحكومة الأردنية بشر الخصاونة، الذي عينه الملك عبدالله الثاني في السابع من أكتوبر الماضي، والقادم من الديوان الملكي.

وينظر على نطاق واسع أن هناك تعويلاً كبيراً من العاهل الأردني على الخصاونة لرسم سياسات حكومية قادرة على مواجهة الأزمات المتعددة التي يعيشها الأردن، سواء على صعيد الأزمة المالية وتداعيات فايروس كورونا، أو على صعيد العلاقات

المجالس، كذلك دور المال أو الرشوة فأصحاب المال يستطيعون الإنفاق على حملاتهم الانتخابية بشكل أكبر".

وعاش الأردن بعيد إعلان نتائج الانتخابات على وقع أحداث شغب واحتجاجات في بعض مناطقه، أدت إلى توجيه انتقادات من العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني ودفعت بحملة أمنية واسعة قادت إلى اعتقال المخالفين وأسفرت عن استقالة وزير الداخلية. وينتظر البرلمان بتشقيه دعوة الملك عبدالله الثاني للبرلمان الجديد لعقد الدورة العادية الأولى، والتي من المتوقع عقدها نهاية الشهر الجاري.

وقال أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الألمانية الأردنية بدر الماضي إن "الانتخابات النيابية جرت تحت ضغط كبير جداً لسببين رئيسيين يتعلقان بجائحة كورونا التي تضرب الأردن بشدة، وانعدام الثقة التراكمية والأداء الضعيف وغير المبرر لمؤسسة البرلمان في السنوات الأخيرة".

وأضاف أن "مواجهة الملفات الاقتصادية والصحية والتعليمية والزراعية والبنية التحتية تحتاج إلى تناغم كبير بين البرلمان والحكومة".

ويشكل مجلس النواب المنتخب أحد شقي مجلس الأمة الأردني، الذي يضم

وضعت الأوضاع الداخلية في الأردن البرلمان الجديد أمام اختبارات لإثبات دوره الرقابي والتشريعي في ظل تحديات اقتصادية وسياسية عاجلة تستدعي التحرك لمعالجة تداعيات الأزمة المالية والوضع الوائبي ووضع تصورات داعمة لخطة الحكومة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية.

عمان - أعادت تغييرات المشهد الانتخابي الأخير في الأردن إلى الواجهة تساؤلات بشأن قدرة البرلمان المنتخب على ممارسة دوره الرقابي والتشريعي في ضوء الأزمات المتراكمة التي يعيشها اقتصاد البلاد، والثقة الشعبية الغائبة عن النواب الجدد.

وأبرزت الانتخابات البرلمانية الأخيرة، التي شهدت إقبالا ضعيفاً، وجوهاً جديدة في البرلمان وقللت من مقاعد الأحزاب السياسية في إشارة واضحة إلى ازدياد حجم الغضب الشعبي على مجلس النواب العاجز عن إحداث أي تغييرات جذرية.

وتسببت التراكمات السابقة لإداء المجلس النيابي في انعدام الثقة الشعبية في الانتخابات وما ستفرزه من وجوه سياسية وبرلمانية. ويقول مراقبون إن الأزمات الأخيرة المصاحبة للعملية الانتخابية المتعلقة ببروز قضية "المال السياسي الفاسد" والاستعراضات المسلحة، ستلقي بظلالها على المشهد البرلماني الجديد.

وقال وزير الإعلام الأردني الأسبق سمير المعايطة إن فشل بعض النواب السابقين في العودة إلى البرلمان يعود إلى قناعات الناس، "فالمواطن لديه قناعات سلبية تجاه العمل النيابي، وحتى العشائر فإن فيها أجيالاً وأسماء جديدة ظهرت ولها القدرة على المنافسة".

سمير المعايطة

سميح المعايطة  
العشائرية كقوة  
اجتماعية هي الأهم  
في العملية الانتخابية

هايل ودعان الدعة

البرلمان تنتظره قضايا  
هامة في مقدمتها  
الأوضاع المالية

وقال المعايطة لوكالة "عمون" المحلية إن "العشائرية كقوة اجتماعية هي العامل الأهم في العملية الانتخابية، بالإضافة إلى بعض الأحزاب التي تساهم بشكل ولو محدود في فرز نواب

## بري يرد على عون: التدقيق الجنائي يجب أن يكون شاملاً

## وزير داخلية لبنان يثير جدلاً باتهام القضاة بالفساد

بيروت - أثار وزير الداخلية في بيان نشر الجمعة، إن "ما صدر بحق القضاة والقضاء غير مقبول وغير مسموح به باتاتاً وغير صحيح، لاسيما ممن يفترض به العمل على بناء الدولة والمؤسسات".

وأضاف أن "القضاء يقوم بجزء كبير من المهام الملغاة على عاتقه في ظروف أكثر من صعبة ويتنظر مؤازرة من السلطات والمؤسسات كافة". ودفعت تصريحات فهمي عن الفساد في سلك القضاء بسليم جريصاتي المستشار السياسي للرئيس ميشال عون إلى "استنكار واستهجان صور مثل هذا الاتهام الخطير وغير المسؤول والمتهور عن وزير أمني بحق القضاء".

وكان وزير الداخلية قد أثار جدلاً في تصريحات إعلامية اعتبرت "تتميطاً لدور المرأة في المجتمع" بعد دعوته للبنانيات إلى الطبخ خلال الإغلاق بسبب كورونا، إضافة إلى تصريحات سابقة مثيرة تحدث فيها عن "قتل اثنين خلال الحرب الأهلية" في نزاع مع أحد الأحراب القوية.

وقال وزير الداخلية في بيان نشر الجمعة، إن "ما صدر بحق القضاة والقضاء غير مقبول وغير مسموح به باتاتاً وغير صحيح، لاسيما ممن يفترض به العمل على بناء الدولة والمؤسسات".

وأضاف أن "القضاء يقوم بجزء كبير من المهام الملغاة على عاتقه في ظروف أكثر من صعبة ويتنظر مؤازرة من السلطات والمؤسسات كافة". ودفعت تصريحات فهمي عن الفساد في سلك القضاء بسليم جريصاتي المستشار السياسي للرئيس ميشال عون إلى "استنكار واستهجان صور مثل هذا الاتهام الخطير وغير المسؤول والمتهور عن وزير أمني بحق القضاء".

وكان وزير الداخلية قد أثار جدلاً في تصريحات إعلامية اعتبرت "تتميطاً لدور المرأة في المجتمع" بعد دعوته للبنانيات إلى الطبخ خلال الإغلاق بسبب كورونا، إضافة إلى تصريحات سابقة مثيرة تحدث فيها عن "قتل اثنين خلال الحرب الأهلية" في نزاع مع أحد الأحراب القوية.

التدقيق أو التحقيق بعيداً عن الاجتزاء والانتقائية بخلفيات سياسية انتقائية. لذا نطالب بتدقيق كامل وشامل".

واعتبر أن "ما تقومون به ليس إلا تغطية على الفساد الحقيقي وتغطية على العجز والفشل والتعطيل وربما هو تغطية وتبرئة لبعض من اتهم بالفساد بإلقاء التهم على الآخرين، وهو تغطية على الفشل بكشف حقيقة انفجار العرفا". وقال في رده على رسالة عون، "لم نر هذه النخوة بموضوع التدقيق في ملف الكهرياء"، مضيفاً أن "الإصلاحات تحتاج إلى حكومة لإقرارها وملازمة المبادرة الفرنسية الإنقاذية كي نغير بامان، فيما الحكومة معلقة وقد تصيح في خبر كان بسبب تعطيلكم وعدم تسهيلكم لولادتها وبسبب حسابات صغيرة بحجم التحديات والمهمات الكبيرة".

وينتظر لبنان منذ قرابة الشهر تشكيلة حكومة جديدة بعد تكليف زعيم تيار المستقبل سعد الحريري. وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد بعث رسالة إلى نظيره اللبناني بحثه فيها على الإسراع في تشكيل حكومة من شخصيات مؤهلة، تكون قادرة على الخروج من أزمات لبنان المتعددة. ولم تفلح بعد المبادرة الفرنسية الرامية إلى إرساء الاستقرار في لبنان وإتاحة الفرصة لإطلاق سراح مساعدات دولية بمليارات الدولارات لإصلاح الاقتصاد.

المكلف سعد الحريري، "كان دائماً مع إخضاع كل مرافق الدولة لنظام التدقيق الخارجي المستقل".

وأضاف "لقد تحملنا الكثير من التجريح، ونحن مع كشف الحقيقة بعيداً من التجني الذي يساق في مواسم الإخفاف السياسي". ورداً على رسالة عون إلى مجلس النواب، قال إن "التدقيق الجنائي لا يبدأ إلا بعد التدقيق العادي"، مشيراً إلى أن "مصرف لبنان لم يمتنع عن تسليم المستندات بل سلمها إلى وزارة المال". ومن جهته قال النائب عن كتلة "اللقاء الديمقراطي" هادي أبو الحسن إن "كتلته البرلمانية مع



أيضاً بحاجة إلى تدقيق جنائي

وقال بري خلال الجلسة البرلمانية "نحن أمام جلسة مصيرية فعلاً.. إلى أين سيذهب البلد"، مشيراً إلى أن كافة الكتل النيابية مجمعة على أن يكون التدقيق شاملاً وكاملاً.

وشهد لبنان خلافات حادة خلال الأيام الماضية بعد إلغاء شركة الفارين ومارسال الاتفاقية الموقعة مع لبنان حول التدقيق الجنائي في مصرف لبنان. من جانبه قال عضو كتلة تيار المستقبل، سمير الجسر "إن لا أحد في مجلس النواب يرفض أي تبرير يتخذ لمحاسنة من أهدر المال العام"، مشيراً إلى أن موقف تيار المستقبل، الذي يتزعمه رئيس الوزراء

بيروت - تصاعد الخلاف بين القوى والأحزاب السياسية اللبنانية بشأن عملية التدقيق الجنائي، بعد إقرار البرلمان توصية نطالب بأن تشمل العملية جميع مؤسسات الدولة بلا استثناءات، وذلك خلافاً لما ركز عليه الرئيس ميشال عون والتيار الوطني الحر برئاسة صهره جبران باسيل.

وأقر البرلمان في جلسة عقدت الجمعة برئاسة نبيه بري، وإجماع الكتل النيابية بأن تخضع "جميع حسابات مصرف لبنان والوزارات والمصالح المستقلة والمجالس المالية والبلديات والصناديق كافة بالتوازي للتدقيق الجنائي دون أي عائق أو تدرج بأسرية المصرفية أو بخلافه".

وكان عون قد ركز طوال الفترة الماضية على قضية التدقيق الجنائي أن تكون منحصرة في حسابات مصرف لبنان المركزي، واعتبر الأمر بمثابة "قضية وطنية"، بعد إعلان الشركة المكلفة عن إعادة الهيكلة انسحابها من تدقيق جنائي للمصرف بسبب عدم تلقيها معلومات لازمة لإتمام المهمة.

ويشكل موضوع التدقيق الجنائي أحد مطالب المانحين الأجانب الرئيسية لمساعدة لبنان على تجاوز حالة الانهيار المالي. ويعيش البلد على وقع أسوأ أزمة سياسية واقتصادية منذ الحرب الأهلية التي اندلعت بين عامي 1975 و1990.